

نشاط "التعليم الثانوي"

يهدف نشاط "التعليم الثانوي"، الذي رصد له غلاف مالي يناهز 112,6 مليون دولار، بصفة عامة، إلى تحسين جودة وملاءمة برامج التعليم الثانوي (الإعدادي والتأهيلي) والولوج المتكافئ إلى هذا التعليم. ويتمحور نشاط "التعليم الثانوي"، الذي تمت صياغته بشكل متناغم مع الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 لإصلاح منظومة التربية والتكوين في المغرب، حول ثلاثة مكونات رئيسية، هي كالتالي:

1. **بلورة نموذج مندمج لتحسين مؤسسات التعليم الثانوي**، بهدف الرفع من فعالية وأداء هذه المؤسسات، من خلال الارتكاز على دعامة "مشروع المؤسسة المندمج"، باعتباره آلية يتم تطويرها بشكل تشاركي بغية تحسين التعلّات والنتائج المدرسية. وسيتم تنزيل هذا النموذج على مستوى 90 مؤسسة للتعليم الثانوي، تتوزع على ثلاث جهات: طنجة-تطوان-الحسيمة، وفاس-مكناس، ومراكش-أسفي. وهكذا، ستستفيد كل مؤسسة مستهدفة، في إطار مقارنة تعاقدية، من دعم مندمج يهدف إلى تحسين الممارسات الإدارية والمالية، وتشجيع اعتماد منهج تربوي يتمحور حول التلميذ، وتحسين المحيط المادي للتعلّات بفضل إنجاز عمليات إعادة تأهيل ملائمة للبنيات التحتية المدرسية وتوفير التجهيزات الضرورية للابتكار البيداغوجي. فضلا عن ذلك، سيتم، في إطار هذا المكون، تعزيز قدرات الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية المعنية بغية ضمان قيادة وتنسيق أفضل لتنفيذ نشاط "التعليم الثانوي".
2. **تعزيز نظام تقييم التعلّات ونظام المعلومات "مسار"**: يتعلق الأمر أساسا بدعم أنشطة الهيئة الوطنية للتقييم بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والوزارة المكلفة بالتربية الوطنية والتكوين المهني بهدف ضمان استدامة وتحسين البرنامج الوطني لتقييم التعلّات (PNEA) والإعداد لمشاركة المغرب في البرنامج الدولي لتقييم التلاميذ (PISA) المنظم من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وفيما يخص نظام المعلومات "مسار"، يتضمن هذا المكون تقوية قدرات الفاعلين على مختلف الأصعدة المركزية والجهوية والإقليمية والمحلية (المؤسسة)، وذلك بهدف إرساء سياسة تربوية تأخذ بعين الاعتبار المعلومات الموثوقة المستخلصة من نظام التقييم.
3. **بلورة مقارنة جديدة لإصلاح وصيانة البنيات التحتية والتجهيزات المدرسية**: من شأن هذه المقارنة الجديدة، التي ستتضمن صيغا جديدة للشراكة مع القطاع الخاص، وكذا تخطيطا أفضل في هذا المجال، أن تحدد بشكل واضح أدوار ومسؤوليات الفاعلين المعنيين.

نشاط "التكوين المهني"

يهدف نشاط "التكوين المهني"، الذي رصد له غلاف مالي يناهز 80,42 مليون دولار أمريكي، إلى تطوير وتحسين جودة التكوين المهني وتعزيز الروابط بين العرض والطلب من الكفاءات. ويتمحور هذا النشاط حول المكونين التاليين:

1. إنشاء صندوق "شراكة" للتكوين المهني، المخصص لتمويل: (أ) إحداث أو توسعة مراكز للتكوين المهني يتم تدبيرها في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص؛ أو (ب) تيسير انتقال مراكز عمومية للتكوين المهني قائمة أصلا من نمط تدبير تقليدي إلى نمط للتدبير قائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وغايته الاستجابة للطلب. ويرتكز هذا المكون على التجارب الرائدة التي قادتها الحكومة المغربية في إطار مواكبة مختلف الاستراتيجيات التنموية في القطاعات الواعدة (الصناعة، والطاقات المتجددة، الخ.)، من خلال إحداث معاهد ذات تدبير مفوض في إطار شراكة بين القطاعين العمومي والخاص، والتي تتميز باعتماد نموذج للحكمة يمكن من الانتقال من نمط تدبير تقليدي قائم على العرض إلى نمط تدبير غايته الاستجابة لطلب القطاع الخاص.
2. دعم تفعيل إصلاح التكوين المهني: يهدف هذا الدعم، المقدم للفاعلين العموميين والخواص المعنيين بالتكوين المهني، إلى تحسين جودة منظومة التكوين المهني والرفع من قدرتها على الاستجابة بشكل ملائم لحاجيات القطاع المنتج ومختلف الفئات المستهدفة، خصوصا النساء والشرائح الاجتماعية في وضعية هشاشة. ويهدف هذا الدعم كذلك إلى تعزيز إشراك القطاع الخاص في تدبير وحكمة منظومة التكوين المهني على جميع الأصعدة (الوطني، والقطاعي، والجهوي، والمحلي)، وخاصة على صعيد مراكز التكوين وفي مختلف أنماط التكوين (الأساسي، والتدرج المهني، والتناوب، والتكوين المستمر). كما يهدف هذا الدعم إلى ضمان الانسجام العام لمنظومة التكوين المهني، خصوصا فيما يتعلق بالتحديد الواضح لأدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين، وإرساء آليات لتقييم الأداء كأساس لتخصيص وتوزيع التمويلات. كما سيتم، في إطار هذا المكون، تنظيم مناظرات سنوية لتدارس الأشواط التي تم قطعها في مجال التكوين المهني. وستشكل هذه المناظرات مننديات لتبادل وتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات على المستوى الوطني والدولي.

نشاط "التشغيل"

- يهدف نشاط "التشغيل"، الذي رصد له غلاف مالي يناهز 27 مليون دولار، إلى تجويد رصد سوق الشغل وتشجيع التشغيل المدمج، ويتضمن هذا النشاط المكونات الأربعة التالية:
1. **دعم تفعيل منظومة مدمجة لرصد سوق الشغل:** يتعلق الأمر بتقديم الدعم لتطوير وتحسين الإطار الشامل والمندمج لمنظومة رصد سوق الشغل ولإرساء هذه المنظومة، وذلك بالاستناد على ما هو متوفر حالياً (الهياكل، دعائم تجميع البيانات، الدراسات والبحوث، الآليات والأدوات...) وعلى إنجاز دراسات وبحوث مكملّة أو جديدة لسد الخصاص من المعطيات والمعلومات المتعلقة ببعض جوانب سوق الشغل، وإدماج المعلومات الموطدة في إطار نظام إحصائي موحد ومتناسق. ويتجلى الهدف الرئيسي لهذا المكون في توفير رؤية أوضح وأشمل حول سوق الشغل ودعم ترشيد اتخاذ القرار، من طرف السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والمهنيين، في مجال سياسات التشغيل والتكوين وتنظيم سوق الشغل.
 2. **إنعاش التشغيل المدمج للشباب في وضعية صعبة المنحدرين من المناطق الحضرية وشبه الحضرية والنساء، العاطلين عن العمل أو غير النشيطين اقتصادياً، من خلال اعتماد التمويل القائم على النتائج للبرامج والخدمات المصاحبة للإدماج المهني لهذه الفئات، سواء منها التي تشرف عليها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (برنامج "تأهيل")، أو التي يوفرها فاعلون خواص أو جمعيات (بشراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ووفقاً لدليل للمساطر).**
 3. **دعم تقييم أثر سياسات التشغيل وسوق الشغل:** سيتم تمويل المشاريع المنتقاة في إطار طلبات لاقتراح أبحاث ودراسات متعلقة بإنجاز تقييمات دقيقة لأثر برامج و/أو سياسات التشغيل وسوق الشغل، بتأطير من قبل شريك ذي صيت عالمي في مجال البحث العلمي وبشراكة مع مؤسسة عمومية (المرصد الوطني لسوق الشغل)، وذلك قصد استثمار نتائج هذه التقييمات لإمداد مسار اتخاذ القرار في مجال سياسات التشغيل وسوق الشغل بمعلومات وتحليلات دقيقة ومحيّنة.
 4. **دعم النهوض بالمساواة بين الجنسين في الوسط المهني:** يتعلق الأمر بتقديم الدعم التقني لتعزيز قدرات المؤسسات (وزارة الشغل والإدماج المهني والمنظمات الاجتماعية والمهنية) بغية النهوض بالمساواة بين الجنسين في أماكن العمل (مبادرة "جائزة المساواة المهنية")، وكذا مساعدة المقاولات المحتمل ترشحها لنيل هذه الجائزة عبر مدها بالخبرة اللازمة لإنجاز افتتاحات لمدى إقرار المساواة بين الجنسين داخلها.